الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب الدولية المعاصرة "تصور مقترح"

إعداد

الدكتور طارق بن محمد الثويني

أستاذ مساعد

جامعة الملك سعود–كلية التربية

قسم الإدارة التربوية

بحث علمي محكم

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة.... 1

المقدمة..... 2

مشكلة الدارسة 5

أهداف الدراسة 7

أهمية الدارسة 8

منهجية الدارسة 8

مصطلحات الدراسة 9

خلفيات الدراسة 11

تجارب دولية في الشراكة بين الجامعة والمدارس 15

الشراكة النموذجية بين الجامعة والتعليم العام (تجربة سنغافورة) 15

مشروع التطوير المهني المشترك بين الجامعة والمدارس

في تايوان لتطوير مدرسي العلوم 19

تجربة الشراكة بين الجامعة والمدارس

في دمج التقنية بالتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية.....20

أبرز مجالات الشراكة الحديثة بين الجامعات ومدارس التعليم العام

في الولايات المتحدة الأمريكية 21
الدروس المستفادة من التجارب الدولية في الشراكة بين الجامعة والمدارس 36
مقومات الشراكة الناجحة بين الجامعة والمدارس 36
واقع التعاون بين كلية التربية في جامعة الملك سعود والمدارس 39
مواطن القوة لواقع الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم العام 40
بعض مواطن الضعف في واقع الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم العام.....53
الفرص المتاحة للشراكة بين كلية التربية والمدارس في التعليم العام.....55
بعض التهديدات بالنسبة للشراكة بين كلية التربية والمدارس.....56
تصور مقترح للشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام.....57
الخلاصة 60
ملخص اللغة الإنجليزية 62
المراجع باللغة العربية 63
المراجع باللغة الإنجليزية.....77

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور مقترح للشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الناجحة في مجالات الشراكة بين المدارس والجامعات، في بعض الدول المتقدمة. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، حيث استعرض الباحث ما أُتيح له من مواد منشورة متعلقة بموضوع الدراسة، كما استخدم الباحث تحليل(SWOT) لمعرفة مواطن القوة والضعف والتهديدات، والفرص البديلة بالنسبة لكل من كلية التربية ومدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشراكة النموذجية بين الجامعة والمدارس يجب أن تبنى وفق إطار قائم على قيم ومصالح وأهداف مشتركة بين الشركاء، مع تحديد الأدوار لكل شريك؛ لتعزيز التعاون في تطوير النمو المهني للمعلمين والبحث العلمي التطبيقي. وتشدد التجارب الدولية في مجال الشراكة على أهمية الاحترام المتبادل، وتفهم وجهات النظر المختلفة، والتركيز على ربط ما تقدمه الجامعة من معارف ومهارات في أساليب التعليم بواقع الفصول وإستراتجياته.

وبالنسبة لواقع الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام فمما لاشك فيه أنه يوجد تعاون ما بين الكلية والمدارس في منطقة الرياض، في تطبيق الطلاب للتدريب الميداني وفي تطبيق الخبرات الميدانية المبكرة ، ويوجد تعاون بين وزارة التربية والتعليم ومركز تدريب القيادات التربوية في الكلية في تدريب مديري المدارس والمشرفين التربويين كل فصل دراسي، إلا أن هناك قصوراً في بعض مجالات الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود والمدارس، منها: ندرة البرامج التدريبية التي تعنى بالتنمية المهنية لمعلمي المدارس، وعدم إشراك الكلية في تطوير مناهج التعليم العام، وفي طرق التدريس وأساليبه، وفي قياس مخرجات التعلم العام.

المقدمة

مما لا شك فيه أن من المعايير الأساسية المتفق عليها عالميا في قياس تقدم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، هي مدى مشاركتها الفاعلة في خدمة مجتمعاتها، وقدرتها على المشاركة في تطوير التنمية التقنية والمهنية ببلدانها، ومدى اهتمامها بتقوية علاقاتها بالمجتمع المحلي، وذلك بالعمل على تلبية حاجته في تطوير موارده المادية والبشرية، ومواكبة المتغيرات التقنية والاقتصادية والتجارية والصناعية والمعرفية، وما تتطلبه تلك المتغيرات من مهارات ومعارف.

وعلى مدار العقديين الماضيين أدركت الغالبية العظمى من دول العالم المتقدم أن نجاح مدارس التعليم العام في مواجهة التحديات التي تواجهها يتطلب شراكة فاعلة بين كليات التربية مع مدارس التعليم العام في مجالات التعاون المختلفة، ومنها التنمية المهنية للقيادات التربوية والمعلمين، والتعاون في التدريب التطبيقي للطلاب، وربط مناهج كليات التربية بواقع التعليم العام والشراكة مع المدراس في البحث العلمي التطبيقي، الذي يركز على كيفية التعامل مع المشاكل والقضايا المستجدة التي تواجه التعليم، وسبل الارتقاء بالتعليم العام بشكل عام. (Black-Hawkins & McLaughlin،2007).

والشراكة بين الجامعة والمدارس لها فوائد متعددة أشارت إليها دراسة بيرجرس (Burgess،1999)، منها: أنها تدفع أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية إلى ربط ما يقدمونه من مهارات ومعارف في موادهم التعليمية باحتياجات التعليم العام، وتعمل على تجسير مناهج التعليم العالي مع التعليم العام، التي ستؤثر بدورها في جودة مخرجات التعليم العام والعالي معاً. وتسهم أيضاً في التنمية المهنية المستمرة للمعلمين، وفي تطوير المهارات المعرفية والسلوكية والتقنية لهم في التدريس التي ستعمل بدورها على تطوير مخرجات التعليم العام.

وتُعَدُّ مؤسسات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل المؤسسات التعليمية في العالم التي أدركت أن تقدم التعليم العام يعتمد على دور الجامعات في إعداد المعلمين في كليات التربية، وتطوير مناهج التعليم العام، والمشاركة في التطوير المهني المستمر للمعلمين؛ لذا شجعت على تجسير العلاقة بين الجامعات ومدارس التعليم العام. (Miller2010،).

ومن المجالات الأكثر شيوعاً للشراكة بين كليات التربية والمدارس في الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لميلر (Miller2010،)، ما تقدمه كليات التربية من برامج تدريبية للتنمية المهنة للمعلمين في أثناء الخدمة، بالإضافة إلى تدريب العاملين بالمدارس

من إداريين وقادة، ويتم عادة تنفيذ هذه البرامج داخل الكلية، أو من خلال تقديم برامج تدريبية بواسطة الإنترنت.

وعادةً فإن الشراكة والتعاون بين المدارس والجامعات في مجال التنمية المهنية للمعلمين تهدف إلى تزويد المعلمين القدماء بما استجد من مهارات ومعارف، ومساعدة المعلمين الجدد على تسهيل انضمامهم للمهنة وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وتعويض نواحي القصور في إعدادهم، وكما تهدف إلى إقامة ورش عمل تناقش فيها المشاكل التي تواجه التعليم وطرق تغلب المدرس عليها. وكليات التربية في كثير من الدول هي بمنزلة بيت الخبرة والمصدر الفعال في مجال التنمية المهنية للمعلمين؛ وذلك لما تمتلكه من قدرات بشرية ومادية. (هاشم، 2005)

وقد نالت الشراكة بين المدارس والجامعات School partnership universityبوصفها اتجاهاً عالمياً معاصراً تأييداً متزايداً لكونها إحدى الإستراتيجيات القوية التي يمكن أن تقوم بدور مهم في تطوير العملية التعليمة في التعليم العام وإصلاحها، انطلاقاً من أن تقوية العلاقة بين الطرفين يمثل إحدى الرؤى التي تستجيب للتحديات التي تواجهها المؤسسات التعليمية التي من أبرزها تحقيق الجودة في التعليم، ومواكبة الانفجار المعرفي والتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ولم تكن كلية التربية في جامعة الملك سعود بمنأى عن التوجه نحو الشراكة مع مدارس التعليم العام، فهناك بعض الجهود التي تعد مؤشراً لذلك، وتتمثل في التدريب الميداني للطلاب المعملين الذي يتم داخل مدارس التعليم العام، وإنشاء مراكز في الكلية لتقديم خدمات موجهة إلى قطاع التعليم، ومنها على سبيل المثال مركز تدريب القيادات التربوية، ومركز التميز البحثي في تطوير تعليم العلوم والرياضيات.

مشكلة الدراسة

وعلى الرغم من أهمية الشراكة بين الجامعات والمدارس فقد أكدت دراسة كل من باجحرز (1431) والزامل(1431) على أن هناك ضعفاً وتدنياً في مستوى الشراكة بين كليات التربية ووزارة التعليم العام في المملكة العربية السعودية، ويتضح ذلك من خلال ملاحظة ضعف التنسيق بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم في مجالات الشركة المختلفة، ومنها على سبيل المثال: ضعف الشراكة في البحث العلمي بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية و ضعف الشراكة في لجان تطوير مناهج التعليم العام وبرامجه؛ الأمر الذي نتج عنه غياب كبير للدور المؤثر لغالبية كليات التربية في إصلاح التعليم وتطويره،

إضافة إلى ندرة ارتباط البحوث التربوية في كليات التربية بالمشكلات الحقيقية التي تواجه الميدان المدرسي.

ونجد أيضاً فيما يتعلق بالشراكة بين كليات التربية والمدارس في المملكة بشكل عام، في مجال التنمية المهنية للمعلمين، شحاً في البرامج التدريبية التي تهدف إلى رفع كفاءتهم المهنية؛ وذلك بتزويدهم بما يستجد في تخصصاتهم من مهارات ومعارف، وبما يستجد في إستراتيجيات وأساليب التدريس وتطبيقات التقنية في التعليم. (الزامل، 1431)

وفي الآونة الأخيرة اهتمت المملكة العربية السعودية في إطار جهودها في إصلاح التعليم بموضوع الشراكة بين الجامعات والمدارس؛ وذلك من خلال تشكيل لجنة تعزيز الشراكة بين التعليم العالي والتربية والتعليم، وتهدف إلى المواءمة بين مخرجات وبرامج التعليم العالي ومتطلبات واحتياجات التعليم العام، وإلى تعزيز الشراكة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، المبنية على أساسٍ من التكامل والتشارك وروح المسؤولية الجماعية، والشفافية. (العالي ،1433)

وكلية التربية بجامعة الملك سعود تُعد في الحقيقة من أعرق كليات التربية في المملكة العربية السعودية؛ إذ من المفترض أن لديها مجالات متنوعة ومشاريع متعددة في الشراكة مع وزارة التربية والتعليم، وبحسب الإطار المفاهيمي للكلية كذلك فإن من أهداف

الكلية الأساسية تنمية المجتمع، من خلال الإسهام في المبادرات والبرامج البحثية والتدريبية الاستشارية، في إطار الشراكة الإستراتيجية مع المؤسسات المحلية والعالمية. (المعيقل، 2012)

في ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. ما أبرز النماذج والخبرات الدولية في مجال الشراكة بين الجامعة والمدارس؟
2. ما أهم مجالات الشراكة الناجحة بين الجامعة والمدارس؟
3. ما واقع الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الدولية الحديثة؟
4. ما السبل والإجراءات المقترحة لتفعيل الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة

1. التعرف على التجارب الناجحة في الشراكة بين المدارس والجامعات في بعض الدول الأجنبية ومقومات نجاحها.
2. الكشف عن أهم مجالات الشراكة والتعاون بين كليات التربية والمدارس.

3. التعرف على واقع الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام.
4. تقديم تصور مقترح للشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على دراسة موضوع الشراكة والتعاون بين كليات التربية والمدارس، والذي يمثل اتجاهاً معاصراً من اتجاهات تطوير التعليم وإصلاحه. ومن ثم تقديم مقترحات جديدة وتوصيات للقيادات التعليمية في كليات التربية وفي المدارس بشأن ما يجب التركيز عليه من مجالات الشراكة، وما يحتاج إليه الطرفان من آليات وإجراءات تعمل على إنجاح التعاون والشراكة بين الطرفين.

منهج الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسه المنهج الوصفي؛ حيث قام بعرض بعض التجارب الدولية في مجال الشراكة بين الجامعات ومدارس التعليم العام، ثم قام بتقديم

عرض وتوصيف لمقومات النجاح لهذه الشراكة من خلال الأطر المفاهيمية الخاصة بهذه الدول، ومن ثم قام الباحث بوصف واقع الشراكة الفعلي بين الجامعات ومدارس التعليم العام بالمملكة من خلال تجربة كلية التربية بجامعة الملك سعود، حيث تم عرض الإيجابيات والسلبيات المترتبة على تلك العلاقة، ومن ثم الانطلاق إلى وضع تصور مقترح لتفعيل تلك العلاقة في المملكة العربية السعودية. كما استخدم الباحث تحليل (SWOT)لمعرفة مواطن القوة والضعف والتهديدات، والفرص البديلة بالنسبة لكل من كلية التربية ومدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة

1. الشراكة (Partnership): يشير مفهوم الشراكة إلى علاقة بين طرفين أو أكثر تتوجه لتحقيق النفع العام، وتستند إلى اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل، الذي يقوم على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانات مادية وبشرية وفنية لتنظيم المردود وتحقيق الأهداف. (عمارة، 2011)

2. الشراكة بين الجامعة والمدراس (School University Partnership): تعني الالتزام الواجب المتفق عليه لتبادل المنفعة في مجال التعليم. وقد تشير حسب

دراسة تيتل (Teitel ,1999)إلى إقامة علاقة تعاونية بين الجامعة والمدارس للعمل معاً في مجال تطوير التعليم العام.

ويمكن أن يكون للشراكة بين الجامعة والمدارس كما أشارت إليها دراسة هاشم (2005) عدة متضمنات أساسية هي:

- أنها علاقةً مخططٌ لها بشكل مدروس بين الجامعة والمدرسة أو عدة مدارس بما يسمح بتكوين شبكة عمل يشترك فيها جميع الأطراف في استثمار الموارد المتاحة.
- اتفاق أطراف الشراكة على أهداف وقيم مشتركة، بحيث تتضح مسئوليات وأداور كل طرف في الشراكة.
- من الممكن أن يكون مشروع الشراكة علاقة تعاقدية رسمية مكتوبة على شكل اتفاق أو عقد مبرم.
- أن تتوافر في علاقة الشراكة نوع من الشفافية والمحاسبية، وأن تكون نتائجها قابلة للقياس.

خلفيات الدراسة

يواجه النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية تحديات تدعو إلى ضرورة وجود شراكة بين كليات التربية ومدارس وزارة التربية والتعليم لمواجهة هذه التحديات، والتي من أبرزها:

أولاً: الثورة المعرفية:

إن تفجر الثورة المعرفية يحتم على التعليم في المملكة العربية السعودية التركيز على كيفية التعلم والتفكير بدلاً من تعليم المعرفة نفسها، فتسليح الطالب بكيفية الوصول إلى المعرفة، ومهارات التعامل معها في ظل ثورة الاتصالات أولى من حشو ذهنه بالمعارف الكثيرة التي قد لا تفيده، أو لا يمكنه بحكم عامل الوقت من الإحاطة بها جميعاً. ومن ثم يجب أن تتركز الجهود التربوية على الاهتمام بالأنشطة المنهجية غير الصفية، والموازنة بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وتقديم البرامج التعليمية التي من شأنها زيادة دافعية الطلبة، وإكسابهم المهارات الحياتية المختلفة، وتوجيههم نحو التعلم الفعَّال النشط بعيدًا عن الرتابة والملل. (الزيودي، 2012)

ثانياً: الحاجة إلى تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي:

يجب أن تتجه الجهود التربوية إلى تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، بحيث يكون قادراً على تلبية متطلبات هذا العصر، من خلال تهيئة جيل من المتعلمين القادرين على الابتكار والإبداع في المجال المعرفي والتقني. والاقتصاد المعرفي هو في الحقيقة اختيار المعارف وابتكارها، وانتقاء ما يمكن توظيفه منها واستخدامه في تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ويتم ذلك من خلال الاستفادة من العقل البشري، وتوظيف طرق البحث العلمي وأنماط التفكير المختلفة وتكنولوجيا المعلومات؛ يهدف إحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. ويهدف الاقتصاد المعرفي إلى زيادة اعتماد اقتصاد البلد على المعرفة والخبرة المتسارعة في التطور والتقدم، مقابل اعتماده التقليدي على المادة والطاقة، فالمشكلة تتمثل في إنتاج المعرفة، وليس في إنتاج المعلومات، فالمعرفة هي السلعة التي تتسابق الأمم على إنتاجها. (Foray،2004)

ثالثاً: التطور التقني الهائل والمتسارع:

يتطلب هذا التطور أن يكون المعلم مواكباً له؛ حتى يتمكن من إدارة العملية التعليمية ليس بوصفها مصدراً للمعرفة، بل بكونها موجهاً للعملية التعليمية، بما يمتلكه من مهارات ومعارف متقدمة، وقدرات وتواصل فعَال، وإجادة للإستراتيجيات والطرائق المتعددة التي تمكن المعلم من مواجهة مختلف الظروف والحالات في البيئة التربوية.

رابعاً: التنمية المهنية المستمرة للمعلمين:

تُعَدُّ الشراكة بين كليات التربية والمدارس ضرورة ملحة وذلك لوجود اهتمام مشترك بقضية التنمية المهنية للمعلمين، ولا يمكن التوصل إلى نتائج إيجابية ومرغوبة بهذا الصدد إلا من خلال العمل سوياً على تحقيق قضايا التنمية المهنية المتجددة. (هاشم، 2005)

ويتسم الواقع السكاني في المملكة العربية السعودية بتزايد النمو بين الموطنين، الذي يحمل في طياته تحديات كبيرة لمنظومة التعليم في المملكة، ولعل من أهمها: ما يتعين توافره من الموارد والإمكانات المالية اللازمة لمقابلة الطلب المتزايد على التعليم في جميع مستوياته، والحاجة إلى تطوير المؤسسة التعليمية، لتعزيز المواءمة بين مخرجاتها وسوق العمل واحتياجاته من الموارد البشرية (صائغ، 2005). وتوضح الإحصائيات التي صدرت عام 1432-1433هـ عن وزارة التربية والتعليم (انظر الرسم البياني رقم1) أن هناك زيادة مطَّردة في عدد المعلمين على مدى عشر سنوات، منذ عام 24/23 وحتى عام 33/32. وقد بلغ متوسط الزيادة السنوية في عدد المعلمين الملتحقين بالميدان التربوي ما مقداره(3،15) ألف معلمٍ ومعلمة.

الرسم البياني رقم 1

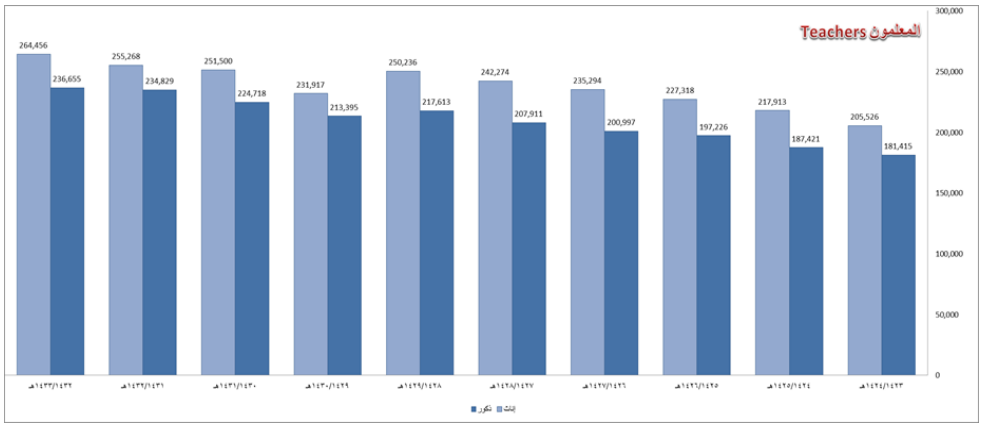

وهذه الزيادة الكبيرة في والمستمرة أعداد المعلمين، في النمو والتزايد، تتطلب من كليات التربية ومدارس وزارة التربية والتعليم التعاون فيما بينهما والعمل سوياً على تقديم مشاريع تطويرية للمعلمين، من برامج تدريبية، ومراكز بحثية تهدف إلى تنميتهم مهنياً وبشكل مستمرُ، وتزويدهم بما يحتاجون إليه من مهارات ومعارف. ولكي تقوم الكليات بدور فعَّال في إصلاح التعليم وتطويره فإنه يجب أن يكون على قمة أولوياتها العمل على تطوير برامجها وتخصصاتها الاكاديمية؛ لتواكب المتغيرات الحديثة، وتلبي احتياجات العملية التعليمية المتجددة والمتغيرة وتحقيق متطلباتها.

خامساً: متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي:

إن التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والمعرفية، والتقنية، تفرض تبني شراكة قوية بين التعليم العام والتعليم العالي، مع النظر بعين الاعتبار غلى واقع كليات التربية وإعداد المعلمين. وواقع التعليم العام، وخبرات ورؤى الكليات العالمية الأخرى وفق المعايير الاكاديمية الدولية والمحلية التي وضعتها الهيئات المتخصصة. (الطريري، 2013).

تجارب دولية في الشراكة بين الجامعة والمدارس

أولاً: الشراكة النموذجية بين الجامعة والتعليم العام (تجربة سنغافورة):

يعزى نجاح التعليم في سنغافورة إلى ثلاثة عوامل هي: تبني سياسات تعليمية حديثة، والتركيز على جودة أداء المعلمين في المدارس، وبذل جميع الجهود الرامية إلى رفع مستوى التعلم لدى الطلاب. وتُعَدُّ الشراكة بين المعهد الوطني للتربية National Institute of Education) NIE) التابع لجامعة تانينق التقنية (Nanyang Technological University)ووزارة التعليم والمدارس المحرك

الأساس لنجاح العملية التعليمة برمتها. ويُعَدُّ المعهد الوطني للتربية في سنغافورة (NIE) الجهة المعنية بإعداد المعلمين قبل الخدمة في سنغافورة. وقد قام كل قطاع من هذه القطاعات الثلاثة بالدور المنوط به بفاعلية كبيرة لتحقيق مخرجات تعليمية مرغوب فيها. ويبين الرسم البياني رقم (2) الاطراف الرئيسة في تأسيس شراكة نموذجية:

الرسم البياني رقم (2)

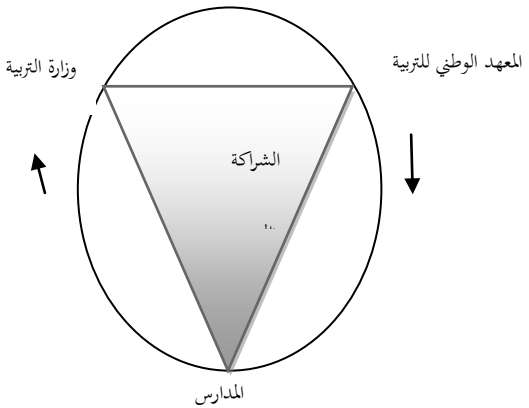

ووفقاً لتوجهات كليات التربية في كثير من البلدان المتقدمة في التركيز على التعليم وإتقان الأداء، فقد تبنى المعهد الوطني للتربية في سنغافورة النموذج التعليمي القائم على إتقان الأداء، من خلال ربط المواد التعليمية بالتطبيق الفعلي في الفصول الدراسية بالمدارس. ويتم ذلك بالتعاون بين الكلية والوزارة والمدارس والمتمثل في تقديم التدريب

الميداني لطلاب كليات التربية في المدارس. فالمدارس في سنغافورة تُعَدُّ تربة خصبة لإجراء البحوث التطبيقية لطلاب وأعضاء هيئة التدريس في المعهد التربوي، ويستفيد الطرفان من إجراء البحوث في تطوير أساليب التدريس، وتصميم المناهج وإعداد بيئة التعلم. ولوزارة التربية في سنغافورة دور مهم في تحديد أولويات البحث العلمي من خلال توجيه الكلية نحو سياسات المرحلة التعليمية واحتياجاتها.

وحسب تقرير المعهد الوطني للتربية (NIE) في سنغافورة (2013) فإن هؤلاء الشركاء الثلاثة يعملون على تبني شراكة إستراتيجية قوية تعمل في مجال تطوير كفاءة المعلمين وتحسينها، وفق إطار عام قائم على قيم ومصالح وأهداف مشتركة، مع تحديد الأدوار لكل طرف. وتهدف هذه الشراكة الى تعزيز التعاون في تطوير المعلم، والتعلم، والبحث العلمي. وتشدد التجربة السنغافورية في مجال الشراكة على أهمية الاحترام المتبادل، وتفهم وجهات النظر المختلفة في التجارب والمعارف، مع تركيز كبير على ربط النظرية بالتطبيق، وتجسير الفجوة بين التعليم الجامعي والتعليم المدرسي، بحيث يُربط ما تقدمه الجامعة من معارف ومهارات في إستراتجيات وأساليب التعليم بواقع الفصول الدراسية. وتتميز هذه الشراكة بأنها تحدد مسؤوليات كل طرف من البداية إلى النهاية؛ لتحقيق الاستمرارية وإنجاز الأهداف المنشودة. وتعمل الشراكة على تعزيز قيم التعلم المستمر

للمعلمين ودافعيته، من خلال تزويدهم بما يستجد من معارف ومهارات. إضافة إلى ربط البحث العلمي في الجامعة باحتياجات التعليم العام في سنغافورة وأولوياته.

تشير دراسة Wong & Goh)،(2002 التي قامت بتقويم تجربة المعهد الوطني التربوي بسنغافورة في الشراكة مع المدارس إلى أن المعهد نجح بشكل ملحوظ في تدريب عدد كبير من المعلمين على مهارات دمج التقنية في التعليم وعلى الطرق والأساليب الحديثة في ربط الجانب النظري بالعملي.

توضح دراسةNG)، (2013 أن من برامج الشراكة المتميزة بين المعهد الوطني التربوي والمدارس في سنغافورة، برنامج تدريب القيادات المدرسية الذي يهدف الى تدريب هؤلاء القيادات على كيفية التعامل مع التحديات و الصعوبات التي تواجه النظام التعليمي في بلادهم، بحيث يتم تدريبهم في مشروع العمل الإبداعي The creative (CAP) action project لمدة ستة اشهر ، ومن المهارات القيادية التي يقدمها المشروع او البرنامج: مهارات القدرة على التغير والتنبؤ بالمستقبل، وتطبيق النظريات التعليمية والتربوية على الواقع المدرسي، وكيفية التعاون والعمل مع الاخرين.

ثانياً: مشروع التطوير المهني المشترك بين الجامعة والمدارس في تايوان لتطوير مدرسي العلوم:

في السنوات الأخيرة قامت تايوان بإصلاحات جذرية في التعليم، كان من أهمها تطوير مواد العلوم (الفيزياء، والكيمياء، والأحياء، وعلم الأرض)، فقد تم الآتي:

أولاً: ربط مواضيع ما يدرس بالمرحلة الابتدائية في مواد العلوم بما يدرس بالمرحلة المتوسطة.

ثانياً: ربط مواضيع مواد العلوم بالخبرات الحياتية للطلاب. ولمسايرة هذا التوجه الجديد في أسلوب تعليم مواد العلوم تغيرت نظرة وزارة التعليم في تايوان وتوقعاتها لدور المعلم وتحوله من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الحديث؛ حيث تطالب بأن يشارك المعلم في بناء وتصميم المواد التعليمية وأساليب التقويم، وأن يطبق مبدأ التعلم النشط في التدريس، والمعلم مطالب كذلك بتطبيق ما يستجد من تقنيات حديثة في التدريس.

ولمساعدة المعلمين على القيام بدورهم في إصلاح التعليم فقد تم إقامة مشروع تطوير مناهج التعليم بين الجامعة ووزارة التعليم لمدة سنتين، وفي هذا المشروع يتعاون معلمو المواد العلمية مع الخبراء من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في ربط مواد العلوم التي تدرس في مرحلتي الابتدائي والمتوسط، وكذلك ربط مواد العلوم بخبرات الطلاب الحياتية. ولإنجاح هذا المشروع كان الحرص على أن يكون المشاركون متنوعين ويمثلون جميع المستويات؛ حيث تم إشراك خبراء في تخصص العلوم من أربع جامعات، وخبراء متخصصون في

التدريس، ومدرسون متميزون في مرحلتي الابتدائي والمتوسط يمثلون جميع مواد العلوم. (Fwu& huai Wang ،2012)

لقد هدف هذا المشروع إلى تطوير مهارات معارف عدد كبير من معلمي العلوم في كيفية تصميم وبناء موادهم التعليمية، وتطبيق التقنيات التعليمية الحديثة في مجال تخصصهم. وتقوم فلسفة هذا المشروع على أن التدريب يجب أن يكون بمشاركة الجميع حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه.

ثالثاً: تجربة الشراكة بين الجامعة والمدارس في دمج التقنية بالتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية:

تُعَدُّ الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في الاتجاه نحو الشراكة بين الجامعات ومدارس التعليم العام؛ لذا تعددت مجالات الشراكة بين الجامعات والمدارس وكان من أبرزها التعاون في إعداد المعلمين في دمج التقنية بالتعليم.

اهتمت كثير من الجامعات الأمريكية في الآونة الأخيرة بتعزيز دور التقنية في تطور مستوى التعليم والتدريس. ولمسايرة التطور التقني في مجال استخدام التقنية في التعليم فقد تعاونت بعض الجامعات الأمريكية مع المدارس المحلية في تطوير نماذج من الأنشطة التعاونية

التي تقوم على تقديم برامج تدريبية اثناء الخدمة للمعلمين، وكذلك برامج تدريبية خارج الخدمة لهم.

1.مشروع دمج التقنية في التعليم:

في عملية دمج التقنية في التعليم تقدم الجامعات دورات تدريبية وورش قصيرة للمعلمين حول ما استجد من استخدام وتطبيقات التقنية في التعليم، وتكون عادة في غير أوقات الدراسة، وتهدف هذه الورش إلى تطوير مهارات المعلمين في تبني طرق مختلفة في التدريس، ويتم فيها دمج التقنية بأسلوب إبداعي يعمل على تحسين أداء الطلاب من خلال تفعيل أساليب وطرق التعلم النشط، وتعزيز مهارات البحث والاستكشاف لدى الطلاب. Richard Hartshorne & Dawson)،(2005 .

ومن الأمثلة على مشاريع الشراكة في دمج التقنية مشروع أطلق عليه غرس التقنية Technology) Infusion Project)، أقيم بين كلية التربية في جامعة فرجينيا والمدارس الحكومية في مقاطعة الآباما باعتماد من هيئة الاعتماد الوطني الأمريكية لكليات المعلمين (NCATE)كأفضل مثال للشراكة بين الجامعة والمدرسة لعام 2001، وفي هذا المشروع يتعاون المتدربون من طلاب الكلية ومعلمو المدارس الحكومية معاً في فصل دراسي، وهو تدريب ميداني يقومون فيه بتطبيق تقنيات التعليم في الفصول الدراسية. تبدأ مراحل المشروع في بداية الفصل الدراسي، وذلك بربط كل طالب متدرب من كلية التربية

بمعلم من معلمي المدارس للعمل سوياً أثناء الفصل الدراسي، لتطوير خطة دراسية يتم فيها دمج التقنية في التدريس. والطالب المتدرب هو الذي يقوم في البداية بتحديد مهارات تقنية متنوعة وتطويرها، ومن ثم يقترح آلية لتنفيذها في التعليم، ثم يقدم هذا الجهد إلى المعلم للتشاور في كيفية التطبيق. ويشارك في الإشراف على الطلاب المتدربين في عملية دمج التقنية في التعليم أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرات التقنية العالية، وتشارك أيضاً إدارة المدرسة في تقييم التدريب.

ومن فوائد تطبيق هذا المشروع: تشكيل اتجاه إيجابي نحو استخدام التقنية في الفصول الدراسية، وزيادة المهارات، وتوسيع المعارف في مجال استخدام التقنية، وزيادة الثقة في توظيف مهارات المعلمين وقدراتهم التقنية في مجالات التخصص؛ الأمر الذي يساعد المعلمين على إدارة الصف، والتركيز على محتويات المواد بفاعلية أكثر.

2. المشروع الثاني في دمج التقنية كان بين جامعة كاليفورنيا في أمريكا ومدارس أوكلاند وسان فرانسسكو والمراكز الاجتماعية، وأُطلق علية المشروع التفاعلي، وكان يهدف إلى كيفية استخدام الإنترنت في توثيق التواصل بين المدارس والمجتمع وأولياء الأمور. بدأ المشروع بالمرحلة الأولى، وهو تطوير إطار الشراكة بين الجامعة والمدارس، ومن ثم تحديد الموارد، وتطوير أساليب القياس والتقويم للمشروع، ثم التنفيذ. وقد ركز المشروع على الآتي: مشروع تعليم الإنترنت للمجتمع، وإنشاء مراكز تقنية، والقيام ببحوث تطبيقية لتطوير

نماذج عملية للشراكة في استخدامات الإنترنت، والشراكة في تقديم برامج تدريبية للمعلمين في استخدامات الإنترنت، وتقديم خدمات ودعم تقني في دمج التقنية بالتعليم للشركاء داخل الحرم الجامعي. Richard Hartshorne & Dawson)،(2005 .

ولتسهيل التعاون كان من الضروري بناء بنية تحتية تدعم المشروع. بدأت من خطوة مهمة، وهي تشكيل اللجنة التوجيهية (steering committee)، التي كان يقع على عاتقها رفع مستوى الدعم من الكيانات والقطاعات غير التربوية لمشروع العلاقات المتبادلة بين جامعة كاليفورنيا والمدارس، وقامت بعمل مميز تمثل في تسهيل عملية الاتصال بين ممثلي الجامعة والمدارس وإدارات التعليم، وساعدت في تنسيق عمل واجتماعات فريق التخطيط الإستراتيجي بتنظيم النقاشات والاجتماعات، التي هدفت إلى تحديد الاحتياجات ووضع الخطط المناسبة.

وقد حددت المتطلبات لإنجاح المشروع في النقاط الآتية:

1. الدعم المالي المناسب
2. تنسيق قوي للمشروع
3. آلية واضحة في مراقبة أداء المشاركين
4. إمكانية استخدام التجهيزات التقنية
5. تبادل الخبرات بين أعضاء المؤسستين

ومن الثمرات الملموسة في تطبيق المشروع التفاعلي المشترك الآتي:

أولاً: زيادة الاهتمام باستخدامات الإنترنت في التعليم.

ثانياً: زيادة دافعية الطلاب حين أُستخدم الإنترنت وسيلة تعليمية. ثالثاً: تحسن أداء الطلاب ومستوى تحصيلهم. إضافة إلى ذلك أصبح بالإمكان أن يستفيد معلمو المدارس من مصادر المعلومات والخدمات التعليمية الإلكترونية في الجامعة.

أبرز مجالات الشراكة الحديثة بين الجامعات ومدارس التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية

1. الحوكمة المشتركة بين الجامعة والمدارس(Shared Governance) :

تعمل الشراكة في الحوكمة المشتركة على إقامة شراكة مستمرة وحقيقية بين الجامعات وإدارات التعليم في المنطقة (school Districts)، من خلال تشكيل مجالس ولجان تضم ممثلين قياديين من الجامعة في إدارات التعليم؛ لاتخاذ القرارات الخاصة برؤى وإستراتيجيات وأهداف التعليم، والتعرف على التحديات والمشاكل التي تواجه التعليم، والتوصل إلى الحلول والمقترحات المناسبة. وتتضح معايير نجاح الحوكمة المشتركة في

سهولة تبادل المعلومات بين الطرفين، والثقة العالية بين الشركاء، وكمية القرارات المشتركة، وكون الأدوار في الشراكة واضحة، وواقعاً حقيقياً يعكس حجم الشراكة. (Miller،2010). ويوضح الرسم البياني الآتي محددات الشراكة الناجحة بين الجامعة والإدارات التعليمية وعناصرها:

(الرسم البياني رقم 3)

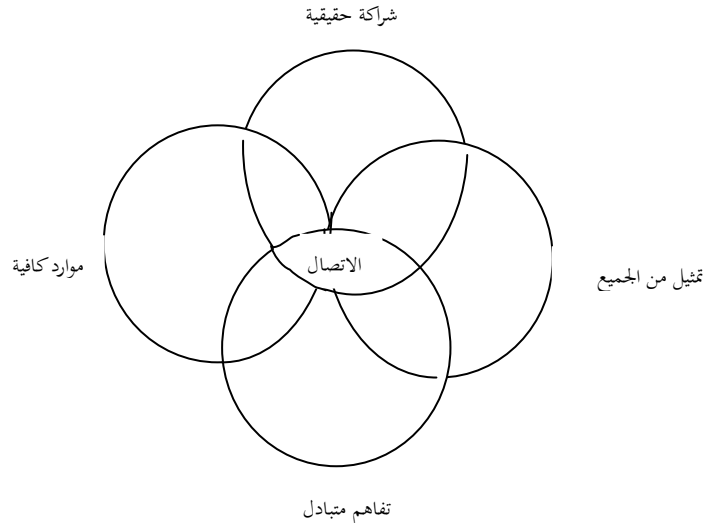

وقد أسست جامعة ونثروب Winthrop University في مدينة وكلاند في ولاية كاليفورنيا نظاماً للحوكمة المشتركة مع المدارس؛ لتعزيز فاعلية الشراكة من خلال تطوير شبكة إدارية للتواصل تساعد على تنشيط مشاركة كل الشركاء، ومن ثم تم تشكيل فريق الشبكة الإداري الذي يتكون من أربعة أشخاص من الجامعة يمثلون كلية التربية، والعلوم، والفنون، والآداب، وتسعة ممثلين من إدارة المنطقة التعليمية في الولاية. ويعمل هذا الفريق على مراقبة أداء الشراكة، وتحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين، وتنسيق عملية التدريب الميداني لطلاب التربية؛ بحيث يحصل الطلاب على خبرات حقيقية من خلال العمل مع معلمين ذوي كفاءات عالية، ويقوم الفريق بتعزيز الشراكة في مجالات البحث العلمي بين الجامعة وإدارات التعليم؛ لتقديم دراسات بحثية تلبي احتياجات التعليم في المنطقة (Johnson & Rakestraw، 2013) .

2. التعاون في تطوير التنمية المهنية في التعليم:

يتعاون أعضاء هيئة التدريس في جامعة ونثروب مع هيئة التدريس والإشراف في إدارات التعليم في تقديم ورش تركز على تطوير مهنة التعليم، من خلال تقديم المهارات والمعارف المهمة في التخصص، وتقديم طرق التدريس المختلفة، وكذلك نظريات وإستراتيجيات التعلم الحديثة؛ التي تساعد في زيادة تحصيل الطلاب، وتطبيق التقنية

الحديثة في التعليم. ولزيادة الفائدة والمشاركة المجتمعية قدمت بعض هذه الورش دورات تدريبية عن طريق الإنترنت.

3. برامج إعداد المعلمين الجدد والمرشحين للتدريس:

تتعاون الجامعة مع المدارس في تطوير التدريب الميداني لطلاب كليات التربية خلال فصل دراسي كامل، حيث يقوم الطلاب المتدربون بتطبيق التدريس في الفصول الدراسية في المدارس، ويتم هذا بالتعاون مع المعلمين المؤهلين ومع أعضاء التدريس في الكلية، للإشراف على الطلاب المتدربين، وتزويدهم بأساليب وطرق التدريس وبالمهارات السلوكية والمعرفية، وتزويدهم بالملاحظات من خلال نماذج وإرشادات ووسائل تقويم تضمن أن يحقق المتدربون المهارات والخبرات المراد تحقيقها.

4.التعاون في قياس أثر التعليم ومخرجات التعلم:

تتعاون جامعة ونثروب مع مدارس المقاطعة في قياس تحصيل الطلاب، وتقويم مخرجات التعلم من خلال تصميم الاستبانات والاختبارات وجمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم تقديم التعديلات المناسبة على المناهج وطرق التدريس، بهدف تحسين عملية التعلم وزيادة تحصيل الطلاب.

5. التعاون بين الجامعة والمدارس الثانوية لتزويد طلاب الثانوي بمهارات القرن الحادي والعشرين:

قامت جامعة مدوسترن (Midwestern) في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2005م بالتخطيط لمشروع تعاوني مع مدارس المقاطعة في الولاية، يهدف هذا المشروع إلى إعداد طلاب الثانوي لما بعد المرحلة الثانوية، وإصلاح التعليم في المدارس الثانوية. وفي عام 2008 م تم تشكيل فريق عمل مكون من ممثلين من أعضاء هيئة التدريس من كليات في الجامعة، وأعضاء من عمادة التسجيل والقبول في الجامعة، وممثلين من تسع مدارس ثانوية، وتم دعم المشروع من الولاية وتحديد أهدافه، وذلك وفق الآتي:

- تطوير عدد من المشاريع المختلفة من الشراكة بين الجامعة والمدارس، والتي تهدف إلى تطوير المحتوي العلمي، وتطوير المهارات الشخصية للطلاب بناء على ما يتطلبه القرن الواحد والعشرون من مهارات ومعارف.
- التعاون بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والمعلمين ومشاركتهم في إكساب الطلاب خبرات عملية وعلمية تضمن نجاح الطلاب في المرحلة الجامعية.

- التعاون مع القطاع الخاص والذي يهدف إلى مساعدة المدارس في فهم احتياجات سوق العمل المحلي والعالمي.
- تقديم عروض بواسطة الطلاب توضح مهارات القرن الحادي والعشرين
- تطوير مشاريع تعاونية بين الجامعة والمدارس لتطوير مهارات القرن الحادي والعشرين، وتقديمها للمدارس.
- جمع المعلومات الخاصة باحتياجات المنهج الدراسي وتفسيرها، وإيضاح درجة ارتباط المنهج بالواقع، والتعاون بين المدارس الثانوية وتحديد احتياجات المجتمع (Nordgren، 2010).

تفاصيل المشروع:

في البداية اجتمع معلمو ومديرو خمس مدارس مع عدد من أعضاء هيئة التدريس يمثلون أربع كليات هي: الآداب، والتربية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم، وتم توزيعهم على شكل فرق عمل حسب التخصصات، حيث اجتمع أعضاء هيئة التدريس من كلية العلوم بمدرسي العلوم، واجتمع أعضاء هيئة التدريس في قسم اللغة الإنجليزية بمعلمي اللغة الإنجليزية. ومن ثم تم تحديد المواصفات الأساسية لمهارات القرن الحادي والعشرين والتي تمثلت في:

1. الإبداع والابتكار.
2. القدرة على حل المشاكل والتفكير الناقد.
3. مهارات الاتصال والتعاون مع الآخرين.

وبعد مدة من الزمن استغرقت أكثر من سنة، تخللتها اجتماعات ولقاءات متعددة بين ممثلي الجامعة والتعليم الثانوي؛ حيث توصل المجتمعون إلى ضرورة الحاجة إلى العمل بجدية وصرامة لتحفيز الطلاب للارتقاء نحو المستويات المعرفية العليا للتعلم، وتطبيق المعرفة في الواقع الحقيقي، وأن تلبي مناهج التعليم الثانوي والجامعي احتياجات الاقتصاد المعرفي للمجتمع ومتطلباته.

وقام الفريق التعاوني بتصميم مقررات دراسية للتعليم الثانوي والجامعي بناء على مهارات القرن العشرين، تركزت هذه المشاريع في تطوير مقرر للرياضيات وللفيزياء، والصراعات الدولية في الدراسات الاجتماعية، ومقرر في اللغة الإنجليزية. ولتفعيل المشروع على مستوى الولاية تم تقديم هذه المشاريع في تلفزيون الولاية.

فعلى سبيل المثال فيما تم بناؤه في المشروع التعاوني من مقررات:

الدراسات الاجتماعية في المرحلة الثانوية:

مقرر الصراع الدولي (متطلبات المادة): عرض تقديمي وبحث قائم بالأدلة المنطقية والعقلية.

مهارات القرن الحادي العشرين: الإبداع والابتكار، والقدرة على حل المشاكل، والتفكير الناقد، ومهارات الاتصال والتعاون مع الآخرين.

أهداف المقرر:

1. ان يقدم الطلاب آراءهم –من خلال بحوثهم–حول الصراعات الدولية.
2. تدعيم وجهات نظرهم وآراءهم بالأدلة المنطقية والبراهين العقلية.
3. يعمل الطلاب ضمن مجموعات من اجل جمع المعلومات.
4. يتم تقييم أساليب التعامل مع المعلومة وفق تصنيف بلوم.

الدراسات الاجتماعية في المرحلة الجامعية

مقرر: الصرعات الدولية:

متطلبات المقرر: تمثيل أداور مختلف البلدان التي لديها صراعات، حوار ونقاش حول أساليب الأمم المتحدة في حل الصراعات الدولية، أهم المواضيع الإنسانية المشتركة.

مهارات القرن الحادي العشرين: الإبداع والابتكار، والقدرة على حل المشاكل، والتفكير الناقد، ومهارات الاتصال والتعاون مع الآخرين.

أهداف المقرر:

1. زيادة وعي طلاب الكلية في المراحل الأولية من الدراسة بالثقافات الدولية.

2. تصوير بالفيديو لنشاط القيام بالأدوار؛ لتقديم مواقف وتصورات وقيم مختلفة.
3. تطوير شخصية الطلاب ومواقفهم الذاتية.
4. التطرق إلى: السلطة، والقيم، والعرق، والمسؤولية الأخلاقية، التعاطف في كيفية حل الصراعات الدولية.

وقد أشارت دراسة نوردجرين (Nordgren، 2010) إلى أن من فوائد التعاون بين الجامعة والمدارس في إعداد الطلاب لمهارات القرن الحادي والعشرين، تجسير التعليم بين المرحلة الثانوية والجامعية، مما يساعد الطلاب على النجاح في مرحلة ما بعد الثانوي.

6. النمو المهني للمعلم:

يُشكِّل قانون: "عدم ترك أي طفل بدون تعليم"، الذي أصدرته الحكومة الأمريكية عام 2001 تغييراً ساحقاً في الدور الفيدرالي في التعليم منذ قانون المدارس الابتدائية والثانوية، الذي صدر في عام 1965، حيث يفرض القانون الجديد على الولايات وضع معايير تعليمية للإنجاز عند مختلف المستويات المدرسية، واتخاذ خطوات لتحسين أداء الذين لا يستوفون هذه المعايير. ويفرض قانون: "عدم ترك أي طفل دون تعليم" أهدافاً على الولايات حول ما يجب أن يعرفه الطفل في القراءة والرياضيات من الصف الثالث حتى الثامن، ويتم قياس ذلك استناداً إلى اختبارات معتمدة. وهذه الإجراءات وغيرها من

إجراءات المساءلة والمحاسبة بشأن أداء المدارس يتم جمعها لاحقاً في بطاقات التقارير السنوية عبر الولاية.

وعلى الرغم من أن أنظمة مدارس الولايات والمدارس المحلية تتميز بمرونة كبيرة في رفع مستويات الأداء، فإن القانون ينص على احتمال إخراج الطلاب من التعليم العام إلى تعليم خاص. ولتحسين أداء الطلاب وفق المعايير الأكاديمية الوطنية، أصبحت هنالك حاجة ملحة إلى التطوير المهني للمعلمين، فالمعلم المتمكن علمياً من مادته هو الأهم للطلاب (Donnelly، Morgan، DeFord، et al، 2005) ، بل ذهب بعضهم إلى أن المعلم يجب أن يكون عالماً في تخصصه، ومتابعاً لما يستجد من مهارات ومعارف في مهنته. (Hawkins، 2010) .

فالتنمية المهنية للمعلم مهمة، لأنها تهدف إلى رفع مستوى كفاءته، وإكسابه الخبرات والمهارات اللازمة لتطوير أدائه في المهنة إلى الأفضل، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والبرامج والأنشطة والوسائل والممارسات. فالتنمية المهنية يجب أن تستمر طيلة سنوات عمل المعلم بمهنة التدريس، وتتضافر فيها الجهود البشرية والإمكانات المادية؛ بهدف تحسين أداء المعلم. ويحتاج المعلم بصفة خاصة إلى فرصٍ مختلفة من التنمية المهنية تتحقق من خلالها تنمية معارفه بكل ما هو جديد في محتوى المواد التي يدرِّسها، وتعلم أفضل الطرق لتدريسها، وتعلم أساليب إدارة الصف، واستخدام التكنولوجيا في التعليم

بشكل فعَّال، وتطبيق أساليب التعليم التي تنمي التفكير الإبداعي والناقد للطلاب بدلاً من التركيز على التلقين والاسترجاع.

وبرغم تعدد أساليب التنمية المهنية للمعلمين، والتي منها: التدريب في أثناء الخدمة، والإشراف الفني، والتعلم الذاتي، إلا أن الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام تُعَدُّ من أهم المصادر والأساليب الداعمة لتنمية المعلم والعاملين في المدرسة مهنياً والمتعلقة بتحسن المدرسة (School Improvement)، وهي بدورها تتطلب علاقة جيدة متكاملة مع المدارس، حيث يتعاون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مع مدرسي المدارس في ورش عمل ولقاءات تهدف إلى التعرف على مشكلات التعليم، ودور المعلمين في حلها، وتطبيق أساليب حديثة في تنمية المعلمين وتدريبهم وفق معايير التعليم الحديث والمعاصر. (عمارة، 2011).

الدروس المستفادة من التجارب الدولية في الشراكة بين الجامعة والمدارس

في الحقيقة فإن التجارب والخبرات العالمية في الشراكة متعددة وكثيرة ويصعب حصرها في دراسة واحدة، وإنما تميزت التجارب الدولية التي تطرقت إليها الدراسة بالآتي:

اولاً: تميزت تجربة الشراكة بين الجامعة والمدرسة في سنغافورة في تقديم برامج تدريبية للقيادات التعليمية تهدف إلى تدريبهم على المهارات القيادية التي تساعدهم على كيفية

التعامل مع التحديات والصعوبات التي تواجه النظام التعليمي في بلادهم. ومن المهارات القيادية التي يقدمها برنامج الشراكة في المعهد الوطني للتربية NIE): مهارات القدرة على التغير والتنبؤ بالمستقبل، وتطبيق النظريات التعليمية والتربوية على الواقع المدرسي، ومهارات التفكير الناقد، وكيفية التعاون والعمل مع الاخرين.

ثانياً: تميزت تجربة تايوان في الشراكة بين الجامعات ومدارس التعليم العام في اهتمامها وتركيزها على تطوير مواد العلوم في التعليم العام (الفيزياء، والكيمياء، والأحياء، وعلم الأرض) من خلال مشاركة الجامعات في المشروع الوطني لتطوير التعليم العام.

ثالثاً: أما تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الشراكة بين الجامعات والمدارس فتتميز بتنوعها وتركيزها على البعد التقني، ويتضح ذلك في وجود شبكات في الإنترنت تربط بين المدارس والجامعات يتم من خلالها تبادل الخبرات وعقد النقاشات حول قضايا التعليم المختلفة. وتتميز الشراكة في أمريكا باهتمامها بمجال التنمية المهنية للمعلمين بتدريبهم على مفاهيم ومهارات حديثة في تعلم الإبداع والقدرة على حل المشاكل والتفكير الناقد.

مقومات الشراكة الناجحة بين الجامعة والمدارس

أولاً: دعم القيادة العليا:

تشير دراسة هاشم (2005) إلى أن الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام تحتاج إلى دعم كامل وتوجه قوي من القيادة العليا في كل من الجامعات وكليات التربية والقيادات العليا في وزارة التربية والتعليم. فالدعم الاداري والمادي ضروري لنجاح الشراكة بين المدرسة والجامعة. وهذا الدعم يجب أن يكون مستمراً يبدأ في المراحل الأولى للتغلب على العوائق التي تظهر في بدايات مشاريع الشراكة والتي تحتاج إلى دعم من القيادات العليا. ويجب أن يقوم مديرو المدارس بدور مهم في الشراكة مع عمداء ووكلاء كليات التربية من خلال إشراكهم في اتخاذ القرارات وتحديد المسئوليات وإعطائهم صلاحيات أوسع في إشراك الآخرين من المدرسة والمجتمع.

وتدعيماً لدور القيادة في نجاح الشراكة، يجب أن يتم تعيين قيادات من وزارة التربية والتعليم وكليات التربية تتحمل مسئولية قيادة جهود الشراكة وأعبائها، ويجب أن تمتلك الصلاحية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ والتنسيق مع جميع الأطراف.

ثانياً: الزمالة:

أكدت دراسة عمارة (2011) على أهمية التعامل كشركاء، وأن ذلك يتطلب العمل بروح الفريق الواحد ليس فيه خصوصية أكاديمية تميز أعضاء هيئة التدريس في الجامعات عن أعضاء التدريس في المدارس وممثلي التعليم العام، فكلٌّ لديه الخبرات الميدانية والعلمية التي يجب أن تتلاقى لكي تثمر عملاً مشتركاً يؤثر في تعلم الطلاب لما استجد من مهارات ومعارف حديثة. وبدون تعلم مستمر للمعلم تصبح طريقته في التدريس غير فعَّالة وغير متجددة، ولضمان نجاح الشراكة لابد من النظر إلى الطرفين (كليات التربية والمدارس) على أنهما شريكان متعادلان في الأهمية والمسؤولية، ومع أن إقامة مثل هذه العلاقة ليست بالأمر السهل، إذ يتطلب ذلك دمج ثقافتين متباينتين، وفتح قنوات اتصال بينهما، إلا أن هذه تشكل مهمة يجب أخذها في الاعتبار.

ومن أهم العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها عند تطبيق الشراكة بين الجامعة والمدرسة كما أشارت إليها دراسة (Boasma & others ,2010) الآتي:

1. الاتصال والتواصل المستمر بين الشركاء: فحسب التجارب الدولية في مجال الشراكة لابد من عقد لقاءات مستمرة بين ممثلي الكليات والمدارس كل شهرين على الأقل؛ وذلك لمناقشة مجالات التعاون ومتابعة الشراكة.

2. المشاركة في اتخاذ القرار: ولتفعيل الشراكة بين الجامعة والمدارس لابد من أن يشارك الجميع من ممثلي الكليات والمدارس في اتخاذ القرارات الخاصة بموضوع الشراكة بين الجانبين.
3. تبادل المعلومات والمعارف.
4. التشارك في الموارد المادية: بحيث يستفيد كل طرف مما يمتلكه الآخر من تجهيزات، ومعامل، وأدوات، وتقنيات حديثة، ومكتبات.
5. المرونة في التطبيق: بحيث يكون الجميع مرناً وقابلاً للتغيير؛ لتحقيق احتياجات الطرف الآخر.
6. فهم أولويات كل شريك من الشركاء: فعلى سبيل المثال قد يكون تحصيل الطلاب وضبط سلوكهم من أولويات المدارس، بينما قد يكون أولويات الجامعة تقويم البرامج الدراسية، وتطبيق وسائل التقويم.

ثالثاً: الاستمرارية:

يعاب على كثير من الشراكات بين الجامعات ومدارس التعليم العام كما ذكرت دراسة Boasma & others) ، (2010 عدم الاستمرارية. ولكي تستمر عملية الشراكة بين الجامعة والمدارس فإن الدراسة نفسها ترى أنه لابد من تطوير هياكل ووحدات

إدارية مساندة، تكون مسؤولة عن التنسيق بين الشركاء، ومراقبة مستوى الأداء وفق الأهداف المنشودة، والإستراتيجيات المحددة وتقويمها.

واقع التعاون بين كلية التربية في جامعة الملك سعود والمدارس

تُعَدُّ كلية التربية في جامعة الملك سعود من أعرق كليات التربية في المملكة العربية السعودية حيث تمتد خبرتها إلى أربعة عقود من الزمن، ففي عام 1386هـ أسست الكلية. وقد حصلت حديثاً على الاعتراف الأكاديمي الدولي وفقاً لمعايير المجلس الوطني الأمريكي(NCATE) لاعتماد كليات إعداد المعلمين. وحسب الإطار المفاهيمي للكلية فإن الكلية تحرص على الإسهام في تنمية المجتمع من خلال مبادرات وبرامج بحثية وتدريبية واستشارية في إطار من الشراكة الإستراتيجية مع المؤسسات المحلية والعالمية. وللتعرف عن واقع الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود والمدارس في التعليم العام فقد تم تحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات.

أولاً. مواطن القوة لواقع الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم العام

1. يتوافر لدى الكلية هيئة تدريس متميزة (490) حصل أغلب اعضائها على درجاتهم العلمية من جامعات أوربية وأمريكية معروفة، ولديهم خبرات طويلة في مجال البحث العلمي والتدريس وتطوير المناهج وتصميم خبرات التعليم.

2. تقدم كلية التربية خبرات ميدانية تقوم بتصميمها وتنفيذها بالاشتراك مع المدارس، بما يفيد في التأهيل العلمي للطلاب المعلمين، وينمي معارفهم المهنية، ويطور من خبراتهم ومهاراتهم، ويرفع من اتجاهاتهم نحو المهنة. ويتضمن هذا المعيار عدة معايير فرعية هي:

- تعاون الكلية مع المدارس الشريكة.
- تصميم الخبرات الميدانية والممارسات العيادية، وتنفيذها وتقويمها.
- نمو المرشحين وتمكنهم من المعارف والمهارات والتوجهات المهنية لمساعدة كافة التلاميذ على التعلم.

ولتطبيق المعايير الدولية قام قسم المناهج في كلية التربية في جامعة الملك سعود بتصميم أدلة للتدريب الميداني تحدد أولاً الهدف العام من التدريب الميداني وهو: إعداد الطالب المعلم الكفء المؤهل علمياً وتربوياً لممارسة عملية التدريس بنجاح.

ويتفرع عن هذا الهدف العام أهداف فرعية هي:

- تنمية المعارف العلمية لدى الطالب المعلم في مجال تخصصه، والعمل على صقلها وتنميتها.
- ترجمة النظريات والمبادئ والمفاهيم التربوية التي تعلمها الطالب المعلم في أثناء الإعداد في القسم إلى مجال التطبيق والممارسة.
- إكساب الطالب المعلم المهارات الوظيفية التي تتطلبها مهنة التدريس في المدارس المتوسطة والثانوية في مجالات التخطيط للدروس، وتنفيذ خطواته، وتقويمه، ومتابعته.
- اكتساب القدرة على معالجة المواقف التعليمية / التعلمية وفق الاتجاهات السلوكية المتطورة والأساليب التي أثبت التجارب جدواها.
- تنمية الخصائص الشخصية للطالب المعلم في جوانبها المتعددة، والمتعلقة بمهنة المستقبل.
- تعديل سلوك الطالب المعلم التدريسي والتربوي وتحسينه.
- تدعيم سلوكيات الطالب المعلم الحسنة وأداءاته السليمة.
- إكساب الطالب المعلم الخبرة عن طريق الاحتكاك بالمواقف التدريسية الحقيقية؛ لينتج عنها تغيرات في سماته الشخصية من دور الطالب إلى دور المعلم.
- تعريف الطالب المعلم بمسؤولياته تجاه تلاميذه، وتجاه الإدارة والهيئة الإشرافية داخل المدرسة.

- إكساب الطالب المعلم مهارات تخطيط الدروس اليومية، ومهارات التخطيط لمقرر دراسي على مدار فصل دراسي، ومهارات تنفيذ الدروس، وعرض الموضوعات الدراسية، وإدارة الفصل، وأخيراً مهارات تقويم الأهداف التعليمية داخل عملية التعلم.
- العمل على تقريب الطالب المعلم من المهنة بشكل عملي فعَّال حتى يصبح جزءاً من حياة المجتمع المدرسي، ويكتسب خلالها فهماً عميقاً لعملية التعليم والتعلم، والتعرف على مشكلات التعليم الحقيقية.
- تدريب الطالب المعلم على أساليب تقويم الطلاب، ومعوقات التعلم، ومشكلات المهنة وكيفية حلها. (المناهج، 1432)

الشراكة مع المدارس في تطبيق الخبرات الميدانية المبكرة والتدريب الميداني لطلاب الكلية في المدارس وفق معايير دولية يُعَدُّ جهداً مميزاً لتحقيق الجودة، ويشير في الوقت نفسه إلى أن الكلية تحرص على تبني الأساليب الحديثة في التعليم والتعلم، التي من شأنها أن تطوِّر من مهارات الطلاب، وذلك من خلال ربطها بواقع العملية التعليمية.

3: تقديم الخبرات الميدانية المبكرة في برامج الدراسات العليا لأقسام كلية التربية

تعرِّف لجنة المعيار الثالث في الكلية "الخبرات الميدانية المبكرة بأنها: الأنشطة والممارسات التي يقوم بها الطلاب الجامعيون في مجال تخصصهم في الميدان، وذلك في

الفصول الدراسية السابقة لمقرر التدريب الميداني. ونظراً لأهمية هذه الخبرات في صقل مهارات الطلاب وتطويرها فقد جعلتهاNCATE من المتطلبات الأساسية لمنح الاعتماد. فبناء على توجيهات اللجنة فإن المطلوب من كل قسم وجود 3-4 مقررات تكون فيها الخبرات الميدانية المبكرة متطلباً إلزامياً باتفاق جميع أساتذة المقرر الواحد. ويتضمن هذا الاتفاق توحيد نوعية الخبرة الميدانية وطبيعتها، بالإضافة إلى كيفية تقويمها " (الميدانية، 1433).

وتتلخص أنواع الخبرات الميدانية التي تقدمها هذه الأقسام في الآتي:

- عقد لقاءات.
- الملاحظة.
- دراسة حالة.
- تطبيق أدوات.
- دراسة مسحية أو ميدانية.
- زيارة مراكز ومؤسسات مرتبطة بالتخصص.

طبيعة الزيارة:

والمقصود بطبيعة الزيارة تحديد نوع النشاط أو العمل المطلوب من الطالب ممارسته أثناء وجوده في الميدان. وبعد التحليل الإحصائي لطبيعة الخبرات الميدانية المقدمة لطلاب الدراسات العليا (الرسم البياني 4، 5) وُجد أن التباين بين الأقسام كان طفيفاً، حيث أجمعت كل الأقسام على طلب (الملاحظة) من طلابها، فيما أظهر قسم رياض الأطفال، وقسم المناهج وطرق التدريس، تنوعاً أكثر في طبيعة الخبرات التي تقدَّم للطلاب فيها، فيما أظهر قسم التربية الفنية، وقسم علم النفس، تنوعاً أقل، بينما يتضح من التحليل القصور في التنوع لدى قسم الوسائل وتكنولوجيا التعليم نظراً لتطلب مقرر واحد فقط في البرنامج (509 وسل) النزول الميداني للقيام بالملاحظة (الميدانية، 1433).

الرسم البياني رقم 4 (تنوع الخبرات الميدانية في أقسام الكلية)

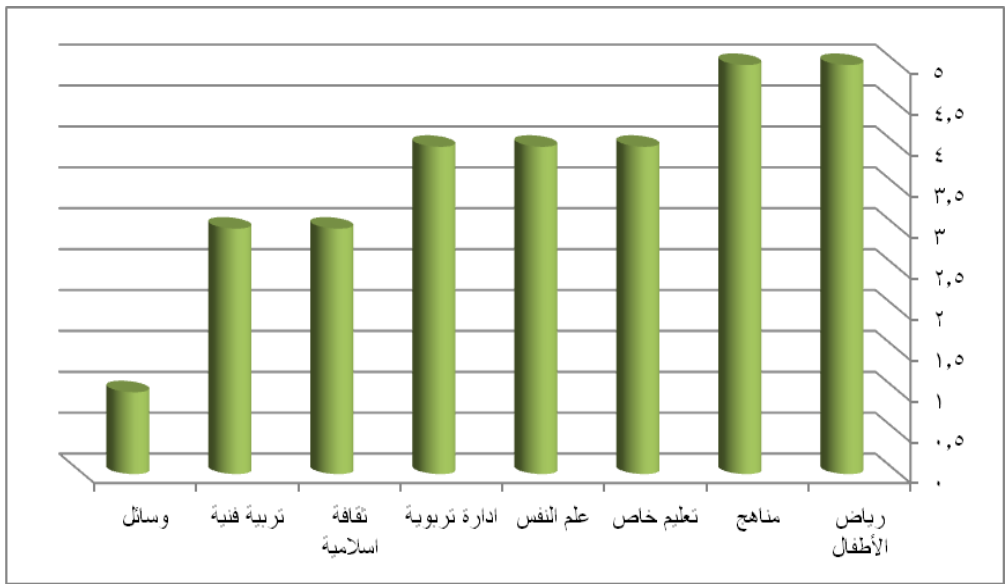

ويفيد التقرير الذي أعدته لجنة المعيار الثالث بأنه يوجد توازن نسبي بين الأقسام في اختياراتها لطبيعة الخبرات الميدانية المبكرة المقررة لطلابها، حيث وُجد أن نزول الطلاب للملاحظة يعد أكثر أنواع الخبرات استخداماً من قِبل أعضاء هيئة التدريس، وكذلك زيارة

المراكــز والإدارات والهيئــات المتخصصــة، بينمــا وُجــد أن تطبيــق الأدوات والمقــاييس والاختبارات على التلاميذ أقلها تطلباً.

الرسم البياني رقم 5 (أنواع الخبرات المستخدمة)

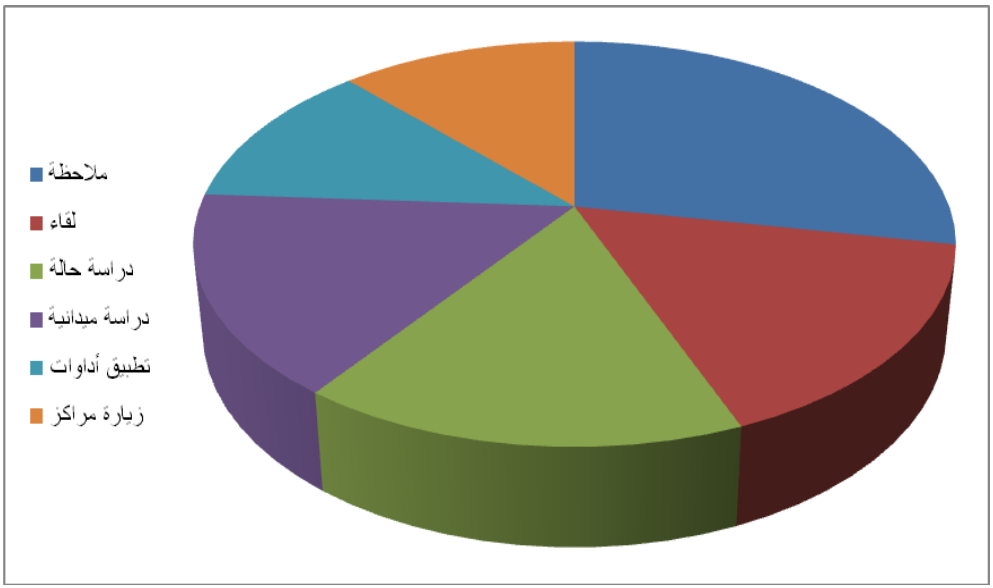

يعد تطبيق الخبرات الميدانية في أقسام كلية التربية في جامعة الملك سعود وفق المعايير الدولية للاعتماد الأكاديمي (الأنكيت) نقلة نوعية في أسلوب وطرق التعليم في الكلية، وخطوات مميزة نحو ربط برامج الكلية وأقسامها بواقع المدارس، وصقل مهارات الطلاب وتطويرها. وعلى الرغم من القصور في تطبيق الخبرات من قِبل بعض الأقسام ومن قِبل بعض أعضاء هيئة التدريس حسب لجنة الخبرات الميدانية (المعيار الثالث) إلا أن هذا الجهد يعد تعلماً أصيلاً Authentic Learning؛ فهو يساعد الطلاب على ربط ما يتعلمونه من مهارات ومعارف بالمواقف الحقيقية للحياة، وما تتضمنه من مشكلات.

4: وجود مركز تدريب القيادات التربوية:

يهدف مركز تدريب القيادات التربوية في كلية التربية في جامعة الملك سعود إلى تقديم الخدمات التدريبية للقيادات التربوية في مختلف التخصصات، بناءً على الاحتياجات التدريبية النظرية والعملية للمؤسسات التعليمية في مراحل التعليم المختلفة؛ بحيث يتم تأهيلهم وفق متطلبات الجودة كما يهدف إلى تنمية مهارات القيادة التربوية بما يتفق ومطالب التنمية المهنية الإدارية والاقتصادية في المجتمع الحديث.

مجالات المركز وأنشطته:

يقدم المركز عدداً من الدورات التدريبية على شكل ورش تدريبية، وذلك في المجالات الآتية:

1. البرنامج الدولي (القيادة في التربية) بالاتفاق مع معهد التربية الوطني بجامعة نانيانج في سنغافورة.
2. دورة التخطيط التربوي المتخصصة.
3. دورة المشرفين التربويين.
4. دورة مشرفي المناهج.
5. دورة مديري المدارس.

إنجازات المركز:

حسب تقرير كلية التربية في جامعة الملك سعود السنوي لعام 1433 فإن إنجازات المركز تمثلت في الآتي:

1. الاستمرار في تقديم دورة مشرفي المناهج التربوية لمنسوبي وزارة التربية والتعليم، بواقع 25 متدرباً لكل فصل دراسي.
2. الاستمرار في تقديم دورات للمشرفين التربويين ومديري المدارس، مع العلم بأنه قد تم تطوير محتوياتها وطرق تقديمها، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في هذا العام (1433هـ).

3. تقديم دورة إضافية لمشرفي التدريب، من خلال التنسيق والتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
4. قام المركز بإعداد دورة (إدارة الأزمات في المؤسسات التعليمية)، وذلك بالتعاون مع كلية الملك فهد الأمنية، وهي دورة ستقام لمديري مدارس التعليم الحكومي والأهلي.
5. تقديم دورات تدريبية قصيرة لمدة أسبوع أو أسبوعين عن القياس والتقويم ولغة الإشارة، لقطاعات الصحة ومنسوبي وزارة التربية والتعليم.

ومن خلال الاطلاع على تجربة مركز تدريب القيادات التربوية في كلية التربية بجامعة الملك سعود نجد أن المركز يقدم شراكة حقيقة ومستمرة في تدريب القيادات التربوية من مشرفين، ومديري مدارس، في مختلف المجالات التربوية المهمة، التي يتم تحديد مواضيعها بناء على احتياجاتهم التدريبية.

5: تأسيس مركز للتميز البحثي لتعليم العلوم والرياضيات

تم تأسيس مركز التميز البحثي لتعليم العلوم والرياضيات في غرة شهر رمضان من عام 1428هـ الموافق 2007/9/13م، ويهدف المركز إلى:

1. تطوير لغة فكرية وعلمية مشتركة بين التربويين والمختصين في مجالي العلوم والرياضيات في مراحل التعليم العام والجامعي؛ للمساعدة في تكوين مجتمع معرفي متناغم متميز في مجاله.
2. تكوين شراكات مع خبرات نوعية بحثية عالمية؛ لتطوير تعليم العلوم والرياضيات، وبناء خبرات بحثية محلية متميزة.
3. إجراء بحوث ومشاريع وطنية؛ لتشخيص واقع تعليم العلوم والرياضيات في المملكة العربية السعودية، وسبل تطويره.
4. دعم البحوث المتخصصة، والتأليف، والترجمة، ورسائل ومشاريع طلاب الدراسات العليا ذات العلاقة بتعليم العلوم والرياضيات.
5. إعداد وتنفيذ برامج تدريبية؛ لتطوير قدرات معلمي العلوم والرياضيات، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وفق الاحتياجات والاتجاهات المعاصرة.
6. عقد المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، والمحاضرات العلمية، بما يسهم في تطوير تعليم العلوم والرياضيات.
7. تقديم خدمات، واستشارات تربوية، وبرامج تعليمية متنوعة، لمختلف الفئات المستفيدة، من خلال بوابة إلكترونية تفاعلية.
8. نشر الوعي المجتمعي بأهمية تطوير تعليم العلوم والرياضيات.

برامج المركز:

1. برنامج الإدارات التعلمية الصديقة:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الشراكة الفاعلة مع إدارات التربية والتعليم، من خلال متابعة مجموعة من النشاطات البحثية والعلمية التي يقوم بها المركز، ويزوِّد المركز إدارات التعليم الصديقة بمنتجات المركز البحثية والعلمية. وحسب إحصاءات المركز فإن عدد البحوث المنفذة عن طريق هذا البرنامج هي ثمانية بحوث، وعدد البرامج التدريبية المقدمة للمنسقين والمنسقات هي برنامج واحد فقط.

2. برنامج بحوث الدراسات الدولية:

يهدف هذا البرنامج إلى إنتاج الدراسات، والبحوث النظرية والتطبيقية باستخدام البيانات التي توفرها الدراسات الدولية مثل: PIZA، TIMSS، PIRLS ، وتقديم البرامج التدريبية، والمحاضرات، والندوات للمعلمين والمعلمات المهتمين بتعليم العلوم والرياضيات.

إنجازات المركز:

1. عقد المركز ورشة عمل دولية تأسيسية بعنوان: «تطوير تعليم العلوم والرياضيات: الرؤية والشراكة العالمية»، وذلك خلال الفترة 29-30/ذو الحجة/ 1428هـ،

الموافق 8-/9 ينـاير/2008م. وقـد تجـاوز عـدد المشـاركين 500 مشـارك مـن الرجال والنساء من داخل المملكة من الخبراء والمهتمين بتعليم الرياضيات والعلوم، ومن دول الخليج العربي، بالإضافة إلى عدد من المشاركين العالميين.

2. حلقة نقاش: «تمكن طلاب التعليم العام من أساسيات ومهارات الرياضيات: مسـؤولية مشـتركة»، وذلـك يـوم الثلاثـاء: 1429/6/6هـ، الموافـق: 2008/6/10م، بحضور عدد كبير من المختصين والمهتمين بتعليم الرياضيات من كافة القطاعات، بعدد تجاوز 160 مشاركاً في القاعة الكبرى، و72 مشاركة في مركز الدراسات الجامعية للبنات.

وقد سعت الحلقة إلى تسليط الضوء على مدى تمكن خريجي التعليم العام من مهارات وأساسيات الرياضيات، كما هدفت إلى تحديد المهارات والأساسيات التي يجب تملكها لتأهيل الطالب للدراسة الجامعية، وبحث مدى توافرها لدى الطلاب المستجدين بالجامعات. وتمت مناقشة دور مؤسسات إعداد وتأهيل معلمي الرياضيات، ومدى إسهامها في تأهيل المعلمين. وخرجت الحلقة بعدد من التوصيات التي تساعد على تشخيص واقع تعليم الرياضيات، وسبل الإسهام في علاج مشكلاته. (المعرفة – خاص ، 2009)

ثانياً. بعض مواطن الضعف في واقع الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم العام:

1. يوجد قصور واضح في بعض مجالات الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام؛ منها: أنه لا توجد برامج تدريبية في أثناء الخدمة لمعلمي المدارس، تهدف الى تنميتهم مهنياً، وإنما الموجود في الكلية فقط برامج تدريبية تركز على تدريب القيادات التربوية، ومما لا شك فيه أن التنمية المهنية للمعلمين تعد في الوقت الحاضر من أوليات إصلاح التعليم وتطويره.

2. ضعف دور الكلية في المشاركة مع وزارة التربية والتعليم في تطوير مناهج التعليم العام، وطرق وأساليب التدريس، وقياس مخرجات التعلم.

3. لا توجد مشاريع مشتركة (كما هو الحال في بعض التجارب الدولية للجامعات العريقة) بين جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام، مثل: مشروعات الشراكة بين الجامعة والمدرسة في دمج التقنية في التعليم، ومشاريع الإدارة المشتركة بين الجامعة وإدارات

التعليم في المنطقة، والتي يجب أن تتم من خلال تشكيل مجالس ولجان تضم ممثلين قياديين من الجامعة ومن إدارة التعليم في المنطقة.

4. ضعف الشراكة بين الكلية والمدارس لحفز البحث العلمي واعتبارها مختبرات حيوية للبحث في قضايا التربية والتعليم (الخطة الإستراتيجية لكلية التربية، 2011)

5. يسود شعور مجتمعي عام بضعف إسهام البحث العلمي في الكلية وعدم ارتباطه بواقع الميدان التربوي، وعلى الرغم من أهمية هذا المجال إلا أنه يلاحظ التدني النسبي لإسهاماته كماً وكيفياً في حل مشكلات المجتمع التربوي. (الخطة الإستراتيجية لكلية التربية،2011)

6. يشير مشروع الخطة الإستراتيجية لجامعة الملك سعود لعام 2010 إلى أن مخرجات التدريس في كلية التربية غير مرضية، حيث تبين أن نحو 30% فقط من الطلاب راضون عن اداء هيئة التدريس. وان اعداد الطلاب المهني يتسم بالضعف.

ثالثاً. الفرص المتاحة للشراكة بين كلية التربية والمدارس في التعليم العام:

1.يمثل إصلاح نظام التعليم أولوية ملحة في المملكة العربية السعودية، نظراً لارتفاع عدد الخريجين الذين لا يتمكنون من الالتحاق بسوق العمل لعدة عوامل من أبرزها عدم توافر الكفايات الأساسية المطلوبة لسوق العمل.

2.مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم الذي يتضمن أربعة برامج هي؛ تطوير المعلمين، المناهج، البيئة التربوية، النشاطات، وجميع هذه البرامج تقع في صميم مهام الكلية ووظائفها. ويحظى هذا المشروع بأولوية قصوى؛ حيث رصد له نحو 9 بليون ريال من الميزانية العامة للدولة 1430 هـ.

3. تطور البنية التقنية والتعليم الإلكتروني في جامعة الملك سعود.

4.دمج اللجنة العليا لسياسة التعليم والتعليم العالي في مجلس واحد باسم المجلس الأعلى للتعليم.

5.تم حديثاً إنشاء هيئة عامة لتقويم التعليم العام في المملكة العربية تهدف إلى بناء نظام للتقويم ولضمان جودة التعليم العام، وفق المعايير والمؤشرات الأساسية.

رابعاً: بعض التهديدات بالنسبة للشراكة بين كلية التربية والمدارس:

1. أن مستوى النواتج التعليمية للنظام التعليمي السعودي متدنية جدا ًمقارنة بسائر الأنظمة التعليمية الدولية، ولاسيما الرياضيات والعلوم؛ حيث حصل الطلاب السعوديون على مراتب متأخرة في الرياضيات والعلوم في اختبارات (TIMSS) لعامي 2007م و2011م.
2. ضعف الإعداد العلمي والمهني والثقافي للمعلمين.
3. عدم ربط التدريب والتنمية المهنية للمعلمين بالعلاوة الوظيفية.
4. ضعف التنسيق والتخطيط المشترك بين كلية التربية وإدارات التعليم.
5. . المركزية في اتخاذ القرارات في مدارس التعليم العام.

تصور مقترح للشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام

يهدف التصور المقترح إلى تقوية الشراكة بين الكلية ومدارس التعليم العام في مجال التطوير المهني المستمر للمعلمين وللقيادات التربوية. وربط الممارسات التعليمة التطبيقية بنظريات التعلم الحديثة ومشاركة الموارد المادية، فضلاً عن زيادة فرص الشراكة في مجال البحث العلمي. ويرى الباحث في ضوء التجارب الدولية ان تبادر كلية التربية في جامعة سعود إلى في البدء في تقوية الشراكة مع مدارس التعليم العام وفق الآتي:

أولاً: الرؤية

لابد لكية التربية من تبني رؤية تهدف إلى تحقيق الريادة والتميز في بناء شراكة قوية مع مدارس وإدارات التعليم العام؛ بحيث تسهم في تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية، ليصبح منافساً قوياً على المستوى العالمي.

الأهداف الإستراتيجية للشراكة مع مدارس التعليم العام

- أن تسهم كلية التربية بفاعلية في المبادرات والبرامج البحثية والتدريبية والاستشارية، في إطار من الشراكة الإستراتيجية مع مدارس التعليم العام.
- تقديم برامج التدريب المتخصصة للقيادات التربوية والمعلمين لتلبية الاحتياجات المتزايدة.
- توفير بيئة تعليمية وتربوية محفزة وداعمة للابتكار والإبداع في البرامج والنشاطات التدريبية التي تقدمها الكلية لمنسوبي التعليم العام.

الاجراءات والآليات:

1. التوصل إلى اتفاق لعقد شراكة قوية بين كلية التربية ووزارة التربية والتعليم تُحدَّد فيه أهداف الشراكة ومجالاتها، التي يجب تنفيذها حسب الموارد المتاحة لكل من الكلية والمدرسة.
2. إنشاء وحدة الشراكة المجتمعية في الكلية تعنى بمهام التواصل مع المدارس ومع المجتمع.
3. بناء قاعدة بيانات مشتركة بين الكلية والمدارس.
4. تحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين والمعلمات وفق الأسس العلمية والمهنية.
5. ربط خطط كليات التربية وبرامجها بالمناهج الجديدة وخططها.

6. تحديد مجموعات العمل المشتركة.
7. وضع الإطار التنظيمي لعمليات الاتصال.
8. ضرورة البدء في تنفيذ الشراكة على الرغم من وجود المعوقات المادية والبشرية.
9. وضع آلية للمتابعة وتقويم الشراكة.
10. دارسة موضوع التعاون بين الجامعة والمدارس الثانوية؛ لتزويد طلاب المرحلة الثانوية بمهارات القرن الحادي والعشرين.
11. التعاون الوثيق مع مجموعة من المدارس المتميزة في إطار شراكة فعلية، يتم من خلالها استقطاب المعلمين المتميزين الحاصلين على درجة الماجستير وتوظيفهم في مجال البحث الميداني بوصفهم وكلاء معتمدين.

مؤشرات نجاح الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود:

1. إنشاء وحدة في الكلية للشراكة المجتمعية للتنسيق والتواصل مع المدارس.
2. تطوير برامج تدريبية للنمو المهني للمعملين بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم
3. إقامة الشراكات البحثية مع وزارة التربية والتعليم.
4. تمثيل دائم ومستمر للكلية في لجان التطوير في وزارة التربية والتعليم.

5. وجود عقود شراكة مع عدد من المدارس للتعاون في مجالات التدريب، والبحث التربوي، ودمج التقنية في التعليم.

الخلاصة

الشراكة النموذجية بين الجامعة والمدارس يجب أن تُبنى وفق إطار عام، قائم على قيم ومصالح وأهداف مشتركة بين الشركاء، مع تحديد الأدوار لكل شريك؛ لتعزيز التعاون في تطوير المعلم، والتعلم، والبحث. والتجارب الدولية في مجال الشراكة تشدد على أهمية الاحترام المتبادل، وضرورة تفهم وجهات النظر المختلفة، والتركيز على ما تقدمه الجامعة من معارف ومهارات في إستراتجيات التعليم وأساليبه، وربطه بواقع المدرسة.

تبين التجارب الدولية أهمية الشراكة بين الجامعة والمدارس، ودورها في تطوير التعليم وإصلاحه، وقد بدا أن مجالات الشركة متنوعة ومتعددة، ولكن الأولوية تكون حسب الحاجة، وحسب المتغيرات الحديثة. وقد اتضح أيضاً أن مجالات الشراكة المعاصرة في التجارب الدولية قد اهتمت بمجال دمج التقنية في التعليم، وبمجال الشراكة في التنمية المهنية، والبحث التطبيقي، والشراكة بين الجامعة والمدارس في الحوكمة المشتركة (Shared

(Governance، وبالنسبة للنماذج الحديثة في الشراكة بين الجامعة والمدارس الثانوية نجدها قد اهتمت بتزويد طلاب المرحلة الثانوية بمهارات القرن الحادي والعشرين.

وتشدد الدراسة على أهمية تطوير الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود والمدارس في مجال التنمية المهنية للمعلمين، وذلك من خلال إنشاء مركز في الكلية توجه خدماته إلى لتواصل مع المدارس، ويعمل على تقديم خدمات التعليم المستمر للمعلمين، وتقديم بعض الاستشارات في مجال التعليم، وعقد بعض المؤتمرات، والتدريب على الخدمات المتطورة لذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن مجالات الشراكة التي يجب على كلية التربية في جامعة الملك سعود تطويرها مع مدراس التعليم العام والخاص، الشراكة في البحث العلمي التطبيقي، والشراكة في تطوير المناهج وطرق التدريس وتصميمها، ودمج التقنية في التعليم.

الملخص الإنجليزي

Partnership between the College of Education at King Saud University and Public Schools in in Saudi Arabia Based on Experiences of International Universities

Abstract:

The study aims to identify wanted areas and activities of partnership between College of Education at King Saud University and public schools in Saudi Arabia based on experiences of some successful partnerships between schools and universities in developed countries.

The study used a descriptive analytical method to review and analysis documents and contemporary studies. In order to suggest partnership program between college of education and school in end of the study ،SWOT analysis used to identify areas of strengths ،weakness ،opportunities ،and threats for partnership .

Successful partnership program between the university and schools works based on shared values ،common interests and objectives with defined roles for each partner. According to the literature ،Cooperation between two institutions will enhance the continued learning and professional development of teachers and students and it will also close the gap between theory and practice .

The study found that the partnership between College of Education at King Saud University and schools is weak ،except in the area of training of educational leaders ،the college provides training sessions and worships every semester to school principals and educational supervisors in different education fields. In order to build a successful partnership between the College of Education at King Saud University and public schools ،the study emphasized that college of education should building partnership programs in professional development training for teachers ،plus the college should be involved in the development of school curriculum and teaching methods and in designing learning measurements.

المراجع

باجحزر، خالد صالح. (1431). النمو المهني للمعلم لرفع كفاءتة التدريبية في مرحلة التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. *تطوير التعليم : رؤى، ونماذج، ومتطلبات* (الصفحات 625-638). الرياض: الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن).

جامعة الملك سعود. (2010). مشروع الخطة الإستراتيجية لجامعة الملك سعود. الرياض: وكالة الجامعة للتطوير والجودة.

الزامل، نجلاء عبدالرحمن. (2011). الشراكة بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية في المملكة العربية السعودية لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم. *التوثيق التربوي* ، الصفحات 99-107.

الزيودي، ماجد محمد. (5، 2012). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية. *المجلة العربية لتطوير التفوق* ، الصفحات 83-107.

صائغ، عبدالرحمن أحمد. (2005). تجربة دول مجلس الخليج العربي في تطوير التعليم "رؤية مستقبلية". *المؤتمر العربي الأول استشراف مستقبل التعليم* (الصفحات 1-17). شرم الشيخ- جمورية مصر العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

الطريري، عبدالرحمن بن سليمان. (2013). لتطوير التعليم في المملكة: ما الدور الواجب على كليات التربية؟ . *المعرفة* .

عمارة، سامي فتحي. (2011). الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام وسبل تفعيلها من وجهة نظر أساتذة الكلية والقيادات التعليمية "دراسة تقويمية". *مجلة كلية التربية-جامعة الإسكندرية* ، الصفحات 221-291.

قسم المناهج. (1432). *دليل التدريب الميداني*. الرياض: قسم المناهج في كلية التربية - جامعة الملك سعود.

كلية التربية (1434). الخطة الإستراتيجية لكلية التربية/ جامعة الملك سعود 1430-1440. الرياض: غير منشور.

كلية التربية تقرير. (1433). *التقرير السنوي لكلية التربية في جامعة الملك سعود*. الرياض: جامعة الملك سعود.

لجنة الخبرات الميدانية. (1433). *الخبرات الميدانية المبكرةلأقسام كلية التربية في جامعة الملك سعود*. الرياض: غير منشور.

المعرفة – خاص . (2009). مركز التميز البحثي في تطوير تعليم العلوم والرياضيات بجامعة الملك سعود . *المعرفة –العدد 169* .

المعيقل، إبراهيم عبدالعزيز. (2012). تجربة كلية التربية بجامعة الملك سعود في إعداد وتأهيل المعلم وفق معايير وإجراءات وشروط الهيئة الوطنية الأمريكية للاعتماد الأكاديمي)NCATE.، (الصفحات 44-53). الرياض.هاشم، نهلة عبدالقادر. (8 ابريل، 2005). الشراكة بين الجامعات والمدارس والتنمية المهنية للمعلمين في مصر. *دراسات في التعليم الجامعي* .

الهمذاني، محمد. (1433هـ). لجنة تعزيز الشراكة بين «التعليم العالي» و«التربية والتعليم» تبدأ بإقامة ورشة عن مواءمة المخرجات. *الرياض* ، 1.

وزارة التعليم العالي. (11 5، 1433). *التعليم العالي والتربية والتعليم توءمان مخرجات الجامعات ومتطلبات التعليم العام*. تاريخ الاسترداد 13 11، 1434، من البوابة الإلكترونية لوزارة التعليم العالي:http://www.mohe.go.sa.

المراجع الاجنبية

Bosma، Linda M.، Sieving، Renee E.، Ericson، Annie، Russ، Pamela، Cavender، Laura، Bonine، Mark. (Oct2010). Elements for Successful Collaboration between K- 8 School، Community Agency، and University Partners. Journal of School Health

Colleen ، McLaughlin Kristine Black-Hawkins 3) .September .(2007 ،School–university partnerships fo reducational research—distinctions،dilemmas and challenges .*The Curriculum Journal* ، 3(11)، 327-341 .

Foray، Domunique. (20040.The economics of knowledge. The MITPress Cambridge، London، England

Fwu، Bih-jen.& Hsiou، huai Wang .(2012) .Bridging the Gap Between and Beyond School Science Through Collaboration: Promoting Science Teachers' Professional Development Through Diversity and Equal Partnership .*The Asia-Pacific Education Research* ، 21(3)، 473-464 .

Hawkins، D. L. (2010). *UNIVERSITY OF SOUTH CAROLINA'S ELEMENTARY PROFESSIONAL DEVELOPMENT SCHOOL PARTNERSHIPS*. SOUTH CAROLINA: UMI Number: 3402773.

Johnson ،L. & Rakestraw، J .(2013). Winthrop University – School Partnership Network .*The Renaissance Group*، 2(1)،111-120.

Miller، Jackqueline N .(2010) .Perception of University Faculty، Administrators، and Staff engaged in the Shared Govenance of University-Schooll District Partnerships .*Doctoral Disssrtation from Seattle University*Nabih Maroun و ، Hatam Samman .(2007) .*How to succeed at Education Reform: The Case For Saudi and a Broader GCC Region* .USA: Booz Allen Hamiliton Inc.

National Intitute of Eduvation in Singspore. (2013). 0The Enhanced Partnership Model . *http://www.nie.edu.sg/practicum/enhanced-partnership-model*.

Ng، Park Tee. (2013). Developing *Singapore schools leaders to handle complexity in times of uncertainty*. Asia Pacific Education Review، 14 (1)، 67-73.

Nordgren، R. D .(2010) .21st Century Skills: A High School and University Collaboration to Increase Relevance in the Classroom .*Journal of Research in Innovative Teaching*، 2(5)،125-134.

Richard، E & Dawson، & k Ferdig، H .(2005) .Preparing Current and Future Teachers to Teach With Technology: An Examination of School-University Collaborations . *Journal of Computing in Teacher Education* ، 3(11) 77-85. ،

Susan Lizrene Volk Burgess .(1999 ،3 17) .A Study of The Collaboration Between School And University Faculties In A Professional Development Academy .*Dissertation submitted to Virginia Polytechnic Institute and State University*.

Teitel، L. (1999) looking toward the future by understanding the past: the historical Context of professional development schools. *Peabody Journal of Education*، **74**(3/4)، 6–20.

Wong، A. F. L.، & Goh، K. C. (2002). Practicum in teacher training: A preliminary and qualitative assessment of the improved NIE-School Partnership model in Singapore. *Asia Pacific Journal of Teacher Education*، *30*(2)، 197-206.